



وثيقة سياسات
إعلامية
حساسة وآمنة
للنوع الاجتماعي

فلسطين – 2016

وثيقة سياسات إعلامية حساسة وآمنة للنوع الاجتماعي

فلسطين - ٢٠١٦

مقدمة

تتخذ غالبية المؤسسات الإعلامية موقفاً علنياً مناصراً لحقوق المرأة ومراعياً للنوع الاجتماعي، وتضع في أهدافها بنوداً تعهد بتبني نهج المساواة بين الجنسين، والحرص على إبراز دور المرأة الريادي، ومتابعة قضاياها وإبراز همومها، غير أن هذه المواقف تبقى شفوية تعلن على ألسنة أصحاب ومدراء وسائل الإعلام، ونادراً ما تكون مكتوبة في النشرات التي تصدرها وسائل الإعلام للتعريف برسالتها ورؤيتها ومهامها وأهدافها.

وقد لا تتحقق هذه المواقف الشفهية وما تصاحبها من النوايا الطيبة على أرض الواقع بالشكل الكافي، لا كمّاً ولا نوعاً، لتبقى الصورة على ما هي عليه: تمثيل ضعيف للمرأة في سوق العمل الإعلامي، وخاصة في مواقع صنع القرار داخل المؤسسة الإعلامية؛ حيث يعتبر أمراً نادراً وجود امرأة في منصب رئيسة التحرير أو كاتبة مقال أو عمود صحافي، وظهور غير كاف للنساء في التغطيات الإخبارية، سواء ما يتعلق منها بالنوع الاجتماعي أو مجمل مناحي الحياة، ويعتبر أمراً نادراً أيضاً ظهور امرأة في دور المحلل السياسي أو المتحدث الخبير.

وإلى جانب هذه المظاهر الكمية التي يمكن قياسها، هناك مظاهر أخرى تتعلق بمضمون وطبيعة التغطية وما ينتج عنها من أثر مجتمعي، غير أن قياس هذا الأثر الترموي يحتاج إلى نظرة نقدية متفحصة لطبيعة المعالجة التحريرية للمضمون الإعلامي والأثر الناشئ عنه، ويمكن في هذا السياق رصد المظاهر التالية: استمرار الصورة النمطية التي تحصر دور النساء في الإنجاب والتربية، واستغلال صورة المرأة كضحية لكسب التعاطف السياسي، واستخدام جسد المرأة للترويج للسلع الاستهلاكية، والتعامل مع النساء باستخفاف أحياناً، والتعاطي مع حقوقهن وكأنها منحة، أو التعامل مع نجاحاتها باستغراب واستهجان، وهذا لا ينعكس سلباً على المرأة فقط، وإنما على الرجل والمرأة والأسرة والمجتمع عموماً، فضلاً عن الضرر الذي يلحق بهدف التنمية الشاملة.

تنطلق هذه الوثيقة من:

- إدراك جوهر قوانين ومبادئ وأخلاقيات المهنة، وروح ونصوص المواثيق الدولية الإنسانية والقانون الأساسي الفلسطيني، وفهم مراعاة للنوع الاجتماعي في كافة التغطيات الإعلامية.
- الممارسات الفضلى في تغطية أخبار الضحايا، والتمييز بين حق الجمهور في المعرفة وحق الضحايا في الأمن والخصوصية والحفاظ على السمعة.
- خطاب غير منحاز للذكورة أو الأنوثة عبر تحييد لغة الخطاب، لتكون أكثر توازناً ومساواة وأقل تحيزاً.
- تفهم الاحتياجات الخاصة بالنساء أثناء العمل، وخاصة في الميدان وقت الأزمات، وكذلك في المشاركة النقابية.

التغطيات الصحافية الرشيدة لقضايا النوع الاجتماعي

لقد حان الوقت لكي يدرك الإعلاميون أهمية استخدام النوع الاجتماعي كعدسة مكبرة ينبغي أن تُفحص من خلالها جميع الأحداث والقضايا، وصولاً إلى تغطية أكثر شمولاً وتوازناً وخدمة لأهداف التنمية المجتمعية الشاملة. ولأجل تحقيق هذا الهدف، نتعهد بـ:

- فرض المعايير الأخلاقية الأساسية، ومنها كسر نمطية التعاطي مع قضايا النوع الاجتماعي من منظور الإثارة وطرق التفكير النمطية، والتصوير العادل لكلا الجنسين، وإيجاد آليات تنظيم ذاتي في مواجهة التحيز ضد المرأة، الذي يتم في كثير من الأحيان بحسن نية مستمد من الثقافة الذكورية.
- فتح أوسع مجالاً لتعددية الآراء والسعي المتواصل لإبراز الكفاءات والخبرات من الجنسين، والسعي الحثيث لحضور النساء كمحدثات خبرات وتمكينهن من إيصال أصواتهن وآرائهن في مختلف القضايا التي تواجه المجتمع.
- النظر بعمق فيما وراء القصص، والبحث عن فروقات تأثير نوع الجنس كدور وليس كاختلاف فسيولوجي، فمثلاً، هل سيكون الضرر على الرجال والنساء متساوياً ودون أي فروق خلال الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الأزمات الاقتصادية؟

- التلخص من النهج التقليدي في تقديم التقارير، الذي يتلخص في أن المراسل يعتبر جمهوره من الذكور، حتى عندما تكون قصته عن النساء.
- إشراك أوسع للنساء كمصادر للمعلومات؛ فالنساء لسن خليطاً متجانساً، ووجود أكثر من امرأة قد يعني أكثر من رأي، وسيقود إلى جوانب خفية غير متوقعة.
- الأخذ بمبدأ الشفافية والتجرد العلمي في فهم أوضاع المرأة والرجل الراهنة، ودراسة الثقافة والتقاليد والطقوس المكبلة لتطور المرأة والرجل، بحيث تأتي الرسالة الإعلامية مرتبطة بالسياسة العامة للدولة، وحتى يتحقق الهدف المنشود في إحداث التنمية الشاملة.
- تقديم وإبراز النماذج الناجحة التي تشكل مثلاً أعلى في مجال تحقيق التوازن الجندي في شتى المجالات.
- تعميم ثقافة تحرير النساء من التبعية، لأنها حق إنساني وجزء من تنمية الهوية الوطنية والحضارية للشعوب.
- الوقوف ضد هدر القيم الأخلاقية للبشر عامة والنساء خاصة في الإعلان التجاري، حيث تستخدم صورة المرأة كوسيلة لترويج السلع.
- العدالة في التغطية بين المرشحات والمرشحين للانتخابات، ومنح النساء تمييزاً إيجابياً كافياً لتحقيق العدالة وإدراك أن المساواة وحدها لا تعني العدالة.
- تجنب إعطاء صفة الذكورة الاهتمام الأكبر في الحديث عن السمات الشخصية، فالرجوع المستمر لصفة الرجولة يضيق إمكانيات عمل النساء، ويوحى بأنه يتوجب على المرأة أن تعكس سلوكاً مرتبطاً بالذكورة كي تصبغ من صناعات القرار.
- احترام حق الخصوصية وحق الحفاظ على السمعة الطيبة عند التعامل مع ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- عدم نشر الصور أو ذكر الأسماء الحقيقية أو الأوصاف التي تقود إلى تحديد هوية الضحايا، حفاظاً على سرية المعلومات الخاصة بالناجين، وكذلك الأمر مع الشهود ومصادر المعلومات.
- عدم لوم الضحية، وتجنب إيراد تفاصيل قصص العنف التي قد تلحق الضرر بالضحايا أو أقاربهم مستقبلاً، وتغيق إعادة دمجهم أو مواصلة حياتهم بشكل طبيعي.

- تحييد لغة الخطاب لتكون أكثر توازناً ومساواة، وأقل تحيزاً ضد النساء.
- تجنب الأوصاف الجمالية أو التعاطفية مع النساء، وتقديهن بشكل طبيعي وليس استناداً إلى عائلتهن أو حالتهم المدنية، بل كمواطنات مستقلات.
- استخدام صيغ بديلة للدلالة على مهن ارتبطت بالذكورة مثل: رجل أعمال، رجل إطفاء، رجل قانون، رجل شرطة، رجل أمن، أو نائب، حتى لو كنا نتحدث عن نائبة.
- تجنب استخدام أوصاف من شأنها تهميط دور النساء أو إعادة إنتاج تقسيم عمل تقليدي مبني على الجنس بين النساء والرجال، مثل التركيز على تفاصيل خاصة بالنساء كالملابس والنظام الغذائي وخرافة الملابس والمظهر الخارجي، فهذا نهج يستهين بالمرأة ويخفف من قيمة عملها في الوظائف العامة ويضر بمصداقيتها.

التجسيد العادل للنوع الاجتماعي في النقابة

ما زال التمثيل النقابي للصحافيات النساء دون المستوى المطلوب، وهو ما أدى إلى فرض نظام الكوتا الانتخابي كتمييز إيجابي لصالحهن، غير أنه ما زالت هناك حاجة لإيجاد بيئة مشجعة وداعمة لانخراط الصحافيات عمومًا والصحافيات خصوصًا في جسم ولجان وأنشطة النقابة، وهو ما يستدعي مراجعة الإجراءات الضامنة لتمثيل الصحافيات عبر الكفاءة والتميز الإيجابي، ومزيداً من العمل لتحقيق التساوي في الأجور والامتيازات والتوزيع العادل للترقيات والمهام والتدريبات. إن تجسيد النوع الاجتماعي بشكل عادل يعد طموحاً مهنيًا وأخلاقيًا، وهذه ليست مهمة النساء فقط، وإنما مهمة الرجال والنساء على حد سواء، كونها مهمة إنسانية أولاً ومصالحة عليا للمجتمع وللطرفين ثانيًا.

ولغايات إحداث التطور المأمول في هذا المجال، فإننا نتعهد بـ:

- الاهتمام بحقوق وظروف عمل وأجور وإجازات الزميلات وجدولتها على قائمة المطالب الدائمة واتفاقيات العمل الجماعية.
- إقرار نظام الكوتا النسائية في الانتخابات ونسبة منصفة ومشجعة، وتضمين اللوائح الداخلية بنوداً

- ضامنة لعضوية الصحافيات في كافة اللجان والوفود التي تشكلها النقابة.
- تشييط دور لجنة النوع الاجتماعي داخل النقابة لتسهيل التواصل مع الصحافيات والاسترشاد برأيهن في كيفية إشراك الصحافيات بالأنشطة التي تنظمها النقابة.
- الاهتمام المبكر بطالبات الصحافة والإعلام في الجامعات والمعاهد لتسهيل وتجميل انخراطهن في برامج التدريب وفي النقابة عند التخرج.
- السعي لإقناع الجامعات بإقرار مساق الإعلام والنوع الاجتماعي كمتطلب دراسي لطلبة الإعلام.
- إشراك عدد أكبر من الصحافيات في الدورات والمؤتمرات الداخلية والخارجية، وكمتحدثات على المنصة في الندوات.
- عقد دورات متخصصة للصحافيات حول القضايا التي تهمهن، مثل السلامة المهنية للمراسلات.
- إقامة دورات التمكين النقابي لتأهيل الصحافيات وتمكينهن من خوض الانتخابات وإثبات الجدارة في الحصول على مقاعد قيادية في الهيئات العليا للنقابة.
- تسهيل مشاركة النساء في كافة الفعاليات النقابية عبر اختيار الأماكن والأوقات الملائمة لحضورهن.
- العمل على توفير أدوات الحماية الجسدية الملائمة والمصممة خصوصاً للنساء المراسلات كالكمامة والخوذة والدروع الواقية من الرصاص، بحيث لا تشكل عبئاً إضافياً على النساء عند استخدامها.
- بذل أقصى الجهود لإشراك الصحافيات في مراكز صنع القرار، وصولاً إلى مساواة تحقق مبادئ حقوق الإنسان وتسهم في التنمية المستدامة.

الإدارة الإعلامية المراعية للنوع الاجتماعي

تحتاج المؤسسة الإعلامية إلى سياسة تحريرية تنظر بعمق إلى قضية النوع الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع، وتتجنب الفصل التعسفي الذي يؤدي إلى الوقوع في إطار النظرة التجزئية إلى وضع المرأة والرجل، وإغفال دورهما الحقيقي في تنمية وتطوير المجتمع، وتدمج قضايا النوع الاجتماعي في كافة

الأنشطة السياسية والاقتصادية المختلفة، وتؤكد فكرة أن النهوض بالمجتمع والرقى به لن يتم إلا بمشاركة المرأة والرجل معا دون أدنى تفرقة.

ولغرض الوصول إلى هذا المستوى من الوعي، فإننا نعهد بـ:

- العمل على تغيير المناخ الفكري والثقافي النمطي السائد عن المرأة والرجل، وذلك عن طريق تغيير الاتجاهات والأفكار السائدة عن أدوارهما التقليدية في المجتمع، وإعادة النظر إلى أدوارهما كمنتجين ومشاركين على قدم المساواة في التنمية المجتمعية المستدامة.
- إعداد قوائم اتصال بالنساء والخبيرات القادرات على التعاطي مع الإعلام لتقدمهن عبر المنصات الإعلامية كمتحدثات خبيرات، أسوة بنظرائهن من الرجال.
- الحرص على تمثيل النساء وإبراز نجاحتهن، والتركيز على النماذج الإيجابية التي تصلح كمثل أعلى لتجسيد التفهم والتكامل والعدالة في مجال النوع الاجتماعي.
- محاربة كافة النماذج والاتجاهات والآراء السلبية التي تحط من قدر المرأة أو فرصها أو إمكانياتها لكونها آراء منافية لمبادئ حقوق الإنسان وللقوانين الفلسطينية وحقوق المواطنة.
- انتهاج كافة السبل لتحقيق الأمان المجتمعي عبر الدقة وعدم التسرع في بث كل ما هو مثير للشك والريبة، وخاصة في القضايا المتعلقة بالعنف الأسري.
- مراعاة أخلاقيات العمل والتشدد في تحكيم الضمير ومراعاة المسؤولية الاجتماعية والتفكير في المصلحة الفضلى لكافة أطراف قضايا العنف الأسري.
- التعمق في فهم التشريعات والقوانين المرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي، والسعي الدائم لمناقشتها بهدف تطويرها لتكون أكثر عدالة واستجابة لمتطلبات ومستجدات العصر الحديث.
- التعامل مع أحدث الإحصائيات واستطلاعات الرأي المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي، والإشارة إلى أي نجاحات أو إخفاقات في هذا المجال، مع تقديم شروحات كافية لتكريس النجاح والحد من الإخفاق.
- المتابعة الجدية والحثيثة لكافة قضايا النوع الاجتماعي وصولاً إلى حلها، فلا يكفي أن نفتخر بأننا

أثرنا موضوعًا صعبًا وحساسًا، بل نريد أن نفتخر بأننا قد ساهمنا وكنا سببًا في الحل.

- عدم السماح لضيوف البرامج والأخبار بممارسة أي نوع من أنواع التحريض والحض على كراهية الآخرين أو إثارة الفتنة، أو تحميل المسؤولية لطرف دون الآخر، كما يجري أحيانًا عند معالجة قضايا التحرش بالنساء، حيث يحمل البعض النساء كامل المسؤولية عن تعرضهن للتحرش أو الاعتداء، تحت مبرر أنهن يرتدين ملابس مغرية.
 - عدم تعجيد الجريمة أو استخدام ما يؤدي إليها، كالتحريض على العنف والحض على الكراهية، وضمن ذلك جرائم قتل النساء والاعتداء عليهن، خاصة أن البعض يبزر هذه الجرائم بالدفاع عن (الشرف)، وبمبررات وصاية الرجال على النساء، وغيرها من الموروث الثقالي للمجتمعات التقليدية.
 - عدم نشر ما قد يزيد من معاناة وأحزان الأشخاص، كصور الضحايا، وكذلك ما يشكل إساءة للذوق العام، وضمن ذلك صور الجثث والأشلاء الممزقة والدماء، وكل ما من شأنه الانتقاص من كرامة الإنسان أو الاعتداء على قداسة الجسد والحياة، وكذلك الصور الفاحشة والأجساد العارية.
 - محاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي وملاحقة قتلة النساء وعدم السماح بإفلاتهم من العقاب.
- إيمانًا منا بتريخ الديمقراطية والتسامح والتعددية والعدالة الاجتماعية، وانطلاقًا مما كفلته لنا القوانين الفلسطينية والمواثيق والأعراف الدولية من حقوق إنسانية وحرية رأي وتعبير، نؤكد أن الارتقاء بالمهنة وتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة يحتاج حاضنة مجتمعية وسياسية وثقافية وإعلامية، تقوم على مبادئ الحرية والمساواة بين الجنسين، ومن أجل ذلك، نوقع هذه الوثيقة ونؤكد التزامنا ببندوها.